



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون

ملتقى وطني تحت عنوان:

التجريم في المادة الاقتصادية وأثره على التمكين الاقتصادي

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. الخيرقشي - مدير جامعة سطيف 2

رئيس الملتقى: د. عبد السلام حسان.

رئيس اللجنة العلمية: د. زروق نوال.

رئيس اللجنة التنظيمية: منصور ري رؤوف.

وذلك يوم : 04 ديسمبر 2025

رئيس اللجنة العلمية:

د. زروق نوال

نائب رئيس اللجنة العلمية:

د. كسكاس أسماء

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. روايح فريد / أ.د. بودوخة إبراهيم
أ.د. بلعيساوي محمد الطاهر / أ.د. عماروش
سميرة / أ.د. وداعي عز الدين / أ.د. زايد
أمال / أ.د. باطلي غنية / أ.د. زروق نوال
أ.د. زرقان وليد / د. عبد السلام حسان
د. كسكاس أسماء / أ.د. كوسام أمينة
د. سميرة قروي / د. شيشون عبلة / د. بريش
ريمة / د. مشري سلمى / د. بوقندول سعيدة
د. بلهامل محمد عبد الفتاح / د. رمازنية
سفيان / د. ذيب زكرياء / د. بلعزام مبروك
د. جارونعيمة / د. كعرار سفيان / د. قريدي
سامي / لعجاج عبد الكريم / د. بورزام
رمزي / د. معيزة رضا / د. هامل فوزية
د. بن زيد فتحي / د. قجالي محي الدين
د. غبابشة أميرة / د. بوخالفة فيصل
د. بوصفصاف خالد / د. هلاله نادية
د. مهداوي حنان / د. بن خالد فاتح
د. بن خليفة مريم / د. بوعجاجة منال
د. رقيعي إكرام / د. مخانشة أمينة.
د. مقراني خلود / د. لعميري إيمان.
أ. قطاف ليلي / د. عروسي ساسية.

رئيس اللجنة التنظيمية:

د/ منصور ري رؤوف.

نائب رئيس اللجنة التنظيمية:

د. عو ابد شهرزاد

أعضاء اللجنة التنظيمية :

ط.د. بوزكري انتصار / ط.د. بن سعدون رضا
ط.د. بن الشيخ صراح / ط.د. حيرش عبد المالك
ط.د. مريجة خديجة / ط.د. بوعندل وائل
ط.د. بودوخة عربية مروة / ط.د. هلال نسرين
ط.د. عامر مجاني هاجر / ط.د. أحمد مسعود
عبد القادر.



أمانة الملتقى:

د. لرقط سميرة.

مسؤول لجنة الإعلام والاتصال:

د. بلهامل عبد الفتاح

د. لعجاج عبد الكريم / د. قريدي سامي.

دباجة الملتقى:

لطالما اقترنت مكانة الدولة في المجتمع الدولي بمدى قوة ومتانة منظومتها الاقتصادية، فإذا كانت أية دولة تركز في تكوينها على أركان ثلاث أساسية؛ هي الإقليم والشعب والسيادة، فإن إثبات وجودها كقوة فاعلة في المجتمع الدولي يقتضي منها التواجد كقوة اقتصادية لا يستهان بها. وهذا الوضع الاستراتيجي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء منظومة اقتصادية قوية من جهة أولى، ومنظومة تشريعية متكاملة تكفل نمو وحماية هذه المنظومة الاقتصادية من جهة ثانية.

ومن هذا المنطلق القانوني والاقتصادي، تظهر الأهمية الجوهرية لضرورة التصدي لكل الاعتداءات الممكنة على المنظومة الاقتصادية لأية دولة، لما في ذلك من آثار سلبية متعددة المستويات على كافة القطاعات الحيوية. بل إن الأمر يتعدى ذلك ليشكل تهديداً واضحاً للأمن الوطني الشامل، حيث أصبح الأمن الاقتصادي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي في الفقه الدستوري المعاصر.

فالجريمة الاقتصادية تعتبر المظهر المثالي والسلوك الإجرامي الأكثر خطورة الذي يمكن انتهاجه للاعتداء على اقتصاد الدولة. وهي من المنظور القانوني تمثل سلوكاً غير مشروع يؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني، كونها تشمل كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة البنية الاقتصادية للدولة، بهدف تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. وهذا المفهوم يتسع ليشمل كافة الأنشطة التي من شأنها تقويض السياسة الاقتصادية للدولة والإخلال بالتوازن المالي والنقدي.

ونتيجة للخطورة الاستثنائية التي تتسم بها هذه الجريمة، وبغية درء مخاطرها المحدقة بالكيان الاقتصادي للدولة، اضطرت التشريعات الوطنية والدولية إلى الخروج عن القواعد العامة للتجريم والعقاب. فأتجهت إلى إضفاء طبيعة خاصة عليها تجلت في إبرام عديد الاتفاقيات الدولية والإقليمية من أجل تضافر وتوحيد الجهود لمكافحةها. وقد تجسد هذا التوجه في اتفاقيات دولية عديدة كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

والجزائر، كغيرها من الدول الساعية إلى حماية اقتصادها الوطني، أولت اهتماماً بالغاً بإصدار تشريعات متطورة وتنظيم آليات مؤسسية متخصصة تهدف إلى قمع هذا النوع من الجرائم. حيث تم تأسيس مجلس المحاسبة سنة 1980 بموجب القانون 80-05 كجهاز رقابي عليا، وإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في 20/02/2006 كآلية إدارية متخصصة. كما تم إنشاء خلية الاستعلام المالي باعتبارها آلية بنكية رقابية بموجب المرسوم التنفيذي 02-127 كهيئة رقابية على العمليات المصرفية والمالية، وأخيراً تطوير إجراءات الدعوى العمومية كآلية قضائية فعالة.

كل هذه الآليات التشريعية والمؤسسية جاءت من أجل تحقيق الحماية الكافية والضرورية للمال العام والتصدي لهذا النوع من الجرائم بمنهجية شاملة تزاوج بين الوقاية والزجر، وتجمع بين الرقابة المالية والقضائية، مستندة إلى مبدأ التخصص الذي أصبح سمة أساسية من سمات مكافحة الجرائم الاقتصادية في العصر الحديث.

أهداف الملتقى:

- تحديد الإطار المفاهيمي والتشريعي للجريمة الاقتصادية.
- تبيان خصوصية الجريمة الاقتصادية.
- تحديد الأدوار المختلفة لكل الجهات ذات الصلة بحماية الاقتصاد الوطني من الجريمة الاقتصادية.
- بحث ودراسة أنجع السبل لتحقيق حماية فعالة للاقتصاد الوطني من الجرائم الاقتصادية.

محاوِر الملتقى:

المحور الأول: المحور المفاهيمي.

- تعريف الجريمة الاقتصادية وتمييزها عن باقي الجرائم
- تحديد صور الجرائم الاقتصادية.
- تحديد خصوصية الجرائم الاقتصادية.

المحور الثاني: المحور التشريعي.

- التشريعات الدولية النّاطمة لمكافحة الجريمة الاقتصادية.
- التشريعات الوطنية الجزائية النّاطمة لمكافحة الجريمة الاقتصادية.
- التشريعات الوطنية غير الجزائية النّاطمة لمكافحة الجريمة الاقتصادية.

المحور الثالث: المحور التنظيمي.

- دور جهاز القضاء في مكافحة الجريمة الاقتصادية.
- دور الأجهزة غير القضائية في مكافحة الجريمة الاقتصادية.

لغة الملتقى: تُعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية في الملتقى الوطني، غير أنه يمكن للمتدخلين استخدام اللغة الانجليزية أو الفرنسية في مداخلاتهم، المشاركون في الملتقى:

- الأساتذة الباحثين
- طلبة الدكتوراه
- اطارات المؤسسات القضائية، الأمنية، الجمارك. البنوك.
- إعلاميين مختصين في مجال الجرائم الاقتصادية

شروط المشاركة في الملتقى

- أن تكون المداخلة فردية ولها صلة بأحد محاور الملتقى، ولم يسبق نشرها من قبل.
- أن يرسل ملخص للمداخلة باللغة العربية لا يتجاوز 200 كلمة، وحسب النموذج المرفق.
- أن يكون البحث يستوفي القواعد المنهجية في الكتابة التاريخية.
- يتم إعلام المشاركين الذين تم قبول ملخصات بحوثهم بعد إخضاعها للخبرة العلمية.
- يتم إرسال المداخلات المقبولة على ألا يتجاوز عدد الصفحات 15 صفحة.
- أن تكتب المداخلة بنمط الخط العربي البسيط (Simplified Arabic) وبحجم 14.
- يتم نشر البحوث العلمية المقبولة في مجلد خاص بالملتقى، وفق شروط النشر المعروفة.

مواعيد هامة

- آخر أجل لاستلام البحوث والمداخلات كاملة: 2025/11/20.
- الإشعار بقبول المداخلات المشاركة في الملتقى: 2025/11/24.
- انعقاد الملتقى الوطني يوم: 2025/12/04

- ترسل المداخلات إلى الرابط الإلكتروني للملتقى: <https://form.univ-setif2.dz/index.php/536971?lang=ar>